National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

بعض اللبنانيين الذين يخشون الحرب يملكون خطة احتياطية غير عادية..... 3

واشنطن بوست 3

ماذا طلبت إيران من نصرالله؟ 6

يسرائيل هيوم 6

التطبيع مع النظام السوري لا يُساهم بعودة اللاجئين 8

تايم ترك 8

موجة جديدة من الإرهاب: عودة "الدولة الإسلامية" 10

أوراسيا ريفيو الامريكي 10

إعطاء الأولوية للضفة الغربية وسط التصعيد والتدهور..... 15

معهد واشنطن..... 15

أنتوني بلينكن والمفاوضات العبثية 20

كارنيغي 20

"فضيحة ووترغيت" في العراق وتداعياتها على العلاقات مع الولايات المتحدة 22

معهد واشنطن.....22

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

بعض اللبنانيين الذين يخشون الحرب يملكون خطة احتياطية غير عادية

واشنطن بوست

آبي سويل

(اللغة الانجليزية) 02 أيلول 2024

نص المقال: بيروت . يبذل سكان الضاحية الجنوبية لبيروت جهوداً حثيثة لوضع خطط طوارئ منذ أن أدت غارة جوية إسرائيلية على مبنى سكني في حي مزدحم إلى مقتل أحد كبار قادة حزب الله وإثارة المخاوف من اندلاع حرب شاملة.

وبالنسبة لمعظمهم، يعني هذا الانتقال للعيش مع أقاربهم أو استئجار منازل في المناطق ذات الأغلبية المسيحية أو الدرزية أو السنية في لبنان والتي تعتبر عموماً أكثر أماناً من المناطق ذات الأغلبية الشيعية حيث تجري عمليات حزب الله الرئيسية.

ولكن بالنسبة لعدد قليل منهم، فإن الخطة البديلة هي الانتقال إلى سوريا المجاورة.

وعلى الرغم من أن سوريا تعيش عامها الرابع عشر من الحرب الأهلية، فإن القتال النشط متوقف منذ فترة طويلة في معظم أنحاء البلاد. المواطنون اللبنانيون، الذين يمكنهم عبور الحدود دون تأشيرة، يزورون دمشق بانتظام. إن استئجار شقة أرخص كثيراً في سوريا منه في لبنان.

تقول زهرة غدار إنها وعائلتها شعروا بالصدمة عندما رأوا مبنى سكني يتحول إلى أنقاض بسبب غارة بطائرة بدون طيار في 30 يوليو في منطقتها المعروفة باسم الضاحية. إلى جانب قائد حزب الله فؤاد شكر، قُتل طفلان وثلاث نساء وأصيب العشرات في الهجوم الإسرائيلي.

في السابق، كانت العاصمة اللبنانية بمنأى إلى حد كبير عن الاشتباكات عبر الحدود شبه اليومية التي أدت إلى نزوح حوالي 100 ألف شخص من جنوب لبنان وعشرات الآلاف في إسرائيل منذ 8 أكتوبر. بدأ ذلك عندما بدأ حزب الله في إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل دعماً لحليفته حماس، التي قادت غارة مميتة في إسرائيل أسفرت عن مقتل حوالي 1200 شخص واحتجاز 250 آخرين كرهائن. ردت إسرائيل بقصف جوي وهجوم بري في غزة أسفر عن مقتل أكثر من 40 ألف فلسطيني.

في الأسابيع الأخيرة، بدا الصراع في لبنان على وشك الخروج عن نطاق السيطرة.

وقالت غدار إن عائلتها فكرت في البداية في الانتقال داخل لبنان، لكن منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ألقت اللوم على المدنيين النازحين، إلى جانب حزب الله، في التهديد بحرب شاملة، أحبطت عزيمتها. كما أدى الطلب المتزايد إلى ارتفاع حاد في الإيجارات.

وقالت: "وجدنا أن الإيجارات تبدأ من 700 دولار، وهذا المنزل لن نكون مرتاحين فيه كثيرًا". هذا المبلغ أكثر مما يكسبه العديد من اللبنانيين في شهر واحد.

وجدت عائلة غدار شقة من أربع غرف نوم في حلب، وهي مدينة تقع في شمال غرب سوريا، مقابل 150 دولارًا شهريًا. ودفعوا إيجار ستة أشهر مقدمًا وعادوا إلى لبنان.

خاضت إسرائيل وحزب الله حربًا مروعة استمرت شهرًا في عام 2006 دمرت جزءًا كبيرًا من جنوب لبنان والضواحي الجنوبية لبيروت. في ذلك الوقت، لجأ حوالي 180 ألف لبناني إلى سوريا، ولجأ العديد منهم إلى المدارس والمساجد والمصانع الفارغة. والذين استطاعوا تحمل تكاليف استئجار المنازل. بعضهم وضع جذورًا دائمة ليعودوا لها.

فر رواد عيسى، الذي كان مراهقًا آنذاك، إلى سوريا مع والديه. وعادوا إلى لبنان عندما انتهت الحرب، لكن والد عيسى استخدم بعض مدخراته لشراء منزل في محافظة حماة السورية، تحسبًا لأي طارئ.

قال عيسى: "بهذه الطريقة، إذا حدثت حرب أخرى، سيكون لدينا منزل جاهز بالفعل."

وأضاف إن المنزل والمنطقة المحيطة به لم تتأثر بالحرب الأهلية في سوريا. وقبل بضعة أسابيع، ذهبت شقيقته وزوجها لتجهيز المنزل لعودة الأسرة، في حال تدهور الوضع في لبنان.

وقال عيسى، الذي يعمل في إنتاج مقاطع الفيديو، إنه خطط في البداية لاستئجار شقة في لبنان إذا اتسع نطاق الصراع، بدلاً من الانضمام إلى عائلته في سوريا.

ولكن في المناطق "الآمنة" في بيروت، "يطلبون أسعارًا خيالية"، كما قال. وكان أحد أصحاب العقارات يتقاضى 900 دولار مقابل غرفة في شقة مشتركة. "وخارج بيروت، ليس الأمر أفضل كثيرًا."

وقال عزام علي، وهو صحفي سوري في دمشق، لوكالة أسوشيتد برس إنه في الأيام القليلة الأولى بعد الضربة في الضاحية، رأى عددا كبيرا من اللبنانيين الذين يستأجرون غرف الفنادق والمنازل في المدينة. وقال إن عائلة لبنانية - أصدقاء أحد الأصدقاء - بقيت في منزله لبضعة أيام.

وفي منشور على فيسبوك، رحب باللبنانيين، قائلاً إنهم "جعلوا مدينة دمشق القديمة أكثر جمالاً."

وأضاف أنه بعد أن بدا أن الوضع هدأ، "عاد البعض وبقي البعض الآخر هنا، لكن معظمهم بقي."

ولم تسجل أي وكالة عدد الأشخاص الذين انتقلوا من لبنان إلى سوريا في الأشهر الأخيرة. وهم منتشرون في جميع أنحاء البلاد وغير مسجلين كلاجئين، مما يجعل تتبع الهجرة امرا صعباً. وتشير الأدلة إلى أن الأعداد صغيرة.

ومن بين 80 شخصاً نزحوا من جنوب لبنان ويعيشون في بيروت الكبرى ـ بما في ذلك اللبنانيون والسوريون واللاجئون الفلسطينيون ـ قال 20 شخصاً على الأقل إنهم يفكرون في اللجوء إلى سوريا إذا تصاعدت الحرب في لبنان، وفقاً لمقابلات أجراها باحثون تحت إشراف ياسمين ليليان دياب، مديرة معهد دراسات الهجرة في الجامعة اللبنانية الأميركية.

وأشار دياب إلى أن اللبنانيين الذين يفكرون في سلوك هذا الطريق يشكلون مجموعة متخصصة لديها "شبكات قائمة في سوريا، إما شبكات أعمال أو عائلة أو أصدقاء."

كما لم يدفع التهديد بالحرب إلى هجرة عكسية جماعية للسوريين من لبنان. فهناك نحو 775 ألف سوري مسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، ويُعتقد أن مئات الآلاف غير مسجلين في البلاد.

وفي حين هدأت المعارك في سوريا، يخشى العديد من اللاجئين أنه إذا عادوا فقد يتم اعتقالهم لارتباطهم الحقيقي أو المزعوم بمعارضة الأسد أو تجنيدهم قسراً في الجيش. وإذا غادروا لبنان هرباً من الحرب فقد يفقدون وضعهم كلاجئين، على الرغم من أن بعضهم يعبرون ذهاباً وإياباً عبر طرق التهريب دون تسجيل تحركاتهم.

تنفس العديد من سكان الضاحية الصعداء عندما تبين أن تبادل الضربات المكثف بين إسرائيل وحزب الله في 25 يوليو لم يدم طويلاً. لكن غدار قالت إنها لا تزال قلقة من تدهور الوضع، مما قد يجبر عائلتها على الفرار.

وقالت: "من الضروري أن يكون لدينا خطة احتياطية في أي حال."

تشن إسرائيل غارات جوية على سوريا، تستهدف عادة المواقع العسكرية أو المسلحين المرتبطين بإيران، لكن حكومة بشار الأسد وقفت إلى حد كبير على الهامش في الصراع الإقليمي الحالي.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: واشنطن بوست

ماذا طلبت إيران من نصرالله؟

يسرائيل هيوم

(اللغة العبرية) 08 أيلول 2024

نص المادة: نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيليّة تقريراً جديداً قالت فيه إنّ الخيار الاستراتيجي للحكومة الإسرائيلية المتمثل في تجنب تدمير البنية التحتية في لبنان، أدّى إلى حرب استنزاف ضدّ "حزب الله."

واعتبر التقرير الذي ترجمهُ "لبنان24" أنّ "حزب الله تمكن من إنشاء منطقة قتالية في إسرائيل موازية للمنطقة التي تم إنشاؤها داخل لبنان"، وأضاف: "لقد تحوّل الجليل من منطقة مُزدهرة إلى منطقة قتال."

ووجد التقرير أنّه على الحكومة الإسرائيلية اتخاذ قراراتٍ بشأن جبهة جنوب لبنان، وقال: "الجزء الأول والأهم هو تحصيل الثمن من حزب الله وإيران. لا يوجد أي معقولية لإجلاء عشرات الآلاف من الإسرائيليين من منازلهم لمدة عام. إن هروب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والحكومة لاحتلال غزة لا يمكن أن يغير ذلك. ينبغي أن يكون الهدف هو تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية في بيروت. لا يمكن لدولة أن تهاجم إسرائيل وتفلت من العقاب."

ودعا التقرير إلى "إصدار إنذار نهائي لحزب الله لنقل قواته إلى ما وراء نهر الليطاني"، وأضاف: "من المرجح أن الحزب لن يُجيب بالإيجاب على هذا المطلب، وبالتالي فإن الطريق إلى الحرب قصير تدفع فيه دولة لبنان ثمناً باهظاً."

بدوره، حذّر أميتسيا برعام، الخبير الإسرائيلي في شؤون الشرق الأوسط، من نهجٍ مُحتمل لصراع شامل، وقال عبر صحيفة "معاريف" الإسرائيلية إن إسرائيل و "حزب الله" ما زالا يتصرّفان باعتدالٍ نسبياً، وذلك رغبة في تجنّب حرب شاملة، أقلهُ في الوقت الحاضر.

ويلفت برعام في حديثٍ له ترجمهُ "لبنان24" إلى أنّ "حزب الله" وإسرائيل يزيدان من العمليات العسكريّة ولكن بطريقة تدريجية ودقيقة، ويضيف: "إننا نرى توجهاً مستمراً نحو الحرب، لكن كلا الجانبين غير مهتمين حقاً بذلك. إن حزب الله يوسع أنشطته باستمرار قليلاً، ونحن نرد بطريقة مماثلة. كلا الجانبين يصعدان، لكنهما يتجنبان أيضاً الوصول إلى مواجهة كاملة."

أيضاً، يتحدّث برعام عن تأثير إيران على "حزب الله"، ويشيرُ إلى أنه حتى في طهران يفهمون أنَّ وقت الحرب الكبرى لم يحِن بعد، ويُضيف: "تقديري هو أن إيران أيضاً لا تريد أن يتطور الصراع إلى حرب شاملة."

وأردف: "المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي يقول إنه لا يجب الذهاب إلى الحرب، لأن إسرائيل برأيه في طور التفكك الداخلي، فهناك تظاهرات وانقسامات داخل البلاد. لكن، فإن إسرائيل لم تسقط بشكلٍ كامل، فالجيش ما زال قوياً، ولكن هذا ليس الوقت المناسب له لبدء حملة حاسمة ضد لبنان."

ووفقاً لبرعام، فإنّ "حزب الله على علمٍ أيضاً بوضع إسرائيل"، ويضيف: "يدرك نصر الله جيداً ما يحدث هنا، فهو لديه عملاء يتحدثون العبرية ويزودونه بالمعلومات الكاملة حول ما يحدث. مع هذا، فإنّ الحزب يرى هو وإيران أنّ العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة تزداد سوءاً."

واعتبر برعام أن احتمال نشوب حربٍ شاملة في الأشهر المُقبلة أقل من 50%، وقال: "الحكومة الإسرائيلية ليست مهتمة بالدخول في حرب على جبهتين، والأميركيون يضغطون علينا لعدم تصعيد الوضع إلى حرب شاملة. من ناحية أخرى، تدرك إيران أيضاً العواقب المدمرة لحرب شاملة. الخامنئي يحذر نصرالله من الدخول في صراع كامل، لأنه من الواضح أنه إذا حدث ذلك، فسيتم تدمير لبنان بالكامل، وستتضرر البنية التحتية الاقتصادية والصناعية بشدة."

كذلك، رأى برعام أنَّ "حزب الله" يواجهُ قيوداً كبيرة فيما يتعلق بقدراته الاستخباراتية ودقته العسكرية، مما يؤدي إلى هجمات عشوائية على المستوطنات المدنية الإسرائيلية، وتابع: "لا يتمتع حزب الله بمستوى الاستخبارات والدقة الذي تتمتع به إسرائيل. ولذلك، فهو يتصرف ضد أهداف عسكرية ومدنية على السواء."

وهنا، فقد شدّد برعام على ضرورة الرّد الإسرائيلي الواضح والحازم إذا استمر حزب الله في توسيع نطاق هجماته على المستوطنات التي لم يتم إخلاؤها، وقال: "إذا واصل الحزبُ مهاجمة المستوطنات التي لم يتم إخلاؤها، فيجب علينا الرد بقوة أكبر، وإرسال تحذير دبلوماسي أو إعلامي. أعتقد أن حزب الله سيتلقى الرسالة ويخفض مستوى إطلاق النار. إذا لم نفعل ذلك، فقد يستمر بخطواته، وفي النهاية سيطلق النار بانتظام على طول الطريق إلى طبريا" .

المصدر: ترجمة موقع لبنان 24 نقلاً عن صحيفة يسرائيل هيوم

التطبيع مع النظام السوري لا يُساهم بعودة اللاجئين

تايم ترك

(اللغة التركية) 07 أيلول 2024

نص المقال: تحدثت صحيفة تركية عن آليات وخطط إعادة اللاجئين السوريين من تركيا إلى بلادهم، موضحةً أنّ هناك "حجّتين خياليتين" يتم ربطهما بعملية "العودة الآمنة" واليسيرة للسوريين إلى مدنهم.

وبحسب تقرير لصحيفة Timeturk حمّل عنوان "العودة إلى سوريا: الأحلام والحقائق"، فإنّ "الحجّة الأولى" تتمحور حول تحقيق التطبيع مع النظام السوري، والثانية تقوم على تسهيلات اقتصادية تُمنح للسوريين وتدفعهم للعودة بسبّب أنّ الدافع الاقتصادي كان سبب لجوئهم إلى تركيا.

وأوضح التقرير أنّ "المطالب تتزايد في تركيا إزاء عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وبعيداً عن الوضع القانوني، يمكن القول إنّ مطالب الناس في هذا الاتجاه مفهومة من الناحية الاجتماعية. في واقع الأمر، يصبح من الأسهل على المواطنين الذين يعانون من صعوبات اقتصادية ويرون التحوّل في المدن التي يعيشون فيها، تصديق السياسيين الذين يستهدفون السوريين ويكذبون بأنّ عودتهم إلى سوريا يمكن أن تتم بسرعة كبيرة."

وأشار التقرير إلى أنّ "الحجّج الخيالية وغير الواقعية المطروحة في سياق العودة إلى سوريا لا تفيد عودة السوريين إلى بلادهم. هذه الحجج تقود الناس في تركيا إلى توقعات خاطئة وتغيير سلوكهم بناءً على افتراضات خاطئة. الأكاذيب لكسب الأصوات تمنع تركيا من تصحيح أخطائها في سياسة الهجرة، مما يجعلها تضيع الوقت في قضايا وهمية ليست حقيقية."

ووفقاً للتقرير، فإنّه "لا داعي لإعادة اختراع العجلة، وأنّ اللاجئين السوريين سيعودون إلى بلادهم عند تطبيع العلاقات مع النظام السوري من خلال تجربتي الأردن ولبنان."

ولفت إلى أنّ كل من لبنان والأردن أقدما على تطبيع علاقاتهما مع النظام السوري في عام 2018. وبعد هذا التطبيع، وقع البلدان اتفاقاً مع النظام السوري بشأن إعادة قبول اللاجئين ووضع آلية للعودة.

وبموجب الآلية، يُرسل الأردن ولبنان قائمة أسماء إلى النظام السوري، ويوافق الأخير على المدرجين في هذه القائمة واحدا تلو الآخر ويمنحهم ضمانات أمنية عند عودتهم إلى سوريا. وستكون الأمم المتحدة أيضاً جزءاً من هذه العملية.

في حين أشار النظام السوري إلى عدم كفاية البنية التحتية في سوريا كسبب لعدم الموافقة على القوائم القادمة من الأردن ولبنان، وطالب البلدين بإيجاد أموال لإعادة بناء البنية التحتية في سوريا. ومنذ ذلك الحين، أصبح العائدون إلى سوريا من لبنان والأردن صفراً.

(ترجمة صوت العاصمة)

المصدر: تايم ترك

موجة جديدة من الإرهاب: عودة "الدولة الإسلامية"

أوراسيا ريفيو الامريكي

ماتيجا سيريك

(اللغة الانجليزية) 06 أيلول 2024

نص المقال: رغم أنه بدا قبل بضع سنوات فقط شيئاً من الماضي وأنه سيختفي من صفحات التاريخ، إلا أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، تلك المنظمة المتطرفة بقيت نشطة. لا بل وبقيت واحدة من أبرز الفاعلين السياسيين غير الحكوميين على مستوى العالم. وفي السنوات الأخيرة، شهد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) انتعاشاً وعودة جديدة، ليس فقط في قاعدته في سوريا والعراق، وإنما في أفغانستان ونيجيريا وموزمبيق وجنوب شرق آسيا ومناطق أخرى. وقد أثبت داعش أنه منظمة ذات قدرة كبيرة على الصمود، ومستعدة للتكيف مع الظروف وقادرة على التجدد على الرغم من وجود العديد من الأعداء.

- صعود وسقوط سريع لتنظيم الدولة الإسلامية

استغل التنظيم الفوضى والاضطرابات التي أعقبت اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام 2011 وانسحاب القوات الأميركية من العراق، واستولى على مساحات شاسعة من كلا البلدين. وفي عامي 2014 و2015، سيطر على مناطق واسعة من البلدين (تقريبًا بحجم المملكة المتحدة) وأعلن قيام الخلافة الإسلامية للدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبحلول نهاية عام 2015، كان التنظيم يسيطر على 12 مليون نسمة، بميزانية سنوية قدرها مليار دولار من عائدات النفط والغاز، و30,000 عنصر مدججين بمعدات عسكرية ذات جودة عالية تم الاستيلاء عليها من الجيشين العراقي والسوري. وكان أعظم إنجاز له هو استيلاؤه على ثاني أكبر مدينة في العراق، الموصل، التي كانت تحت سيطرة الجهاديين من صيف 2014 إلى صيف 2017.

تم فرض حكم الإرهاب، بما في ذلك نظام الشريعة الراديكالي والنهب والخطف وتدمير الثقافات والقتل واضطهاد جميع المعارضين، بما في ذلك الشيعة واليهود والمسيحيين وغيرهم. وتم ارتكاب إبادة جماعية ضد الإيزيديين. بالإضافة إلى سوريا والعراق، تمكن تنظيم الدولة الإسلامية أيضًا من السيطرة على أراض في ليبيا ولبنان ومصر ونيجيريا ومالي وباكستان وأماكن أخرى. وعلى الرغم من نجاحاته، لم يتمكن داعش من الصمود لفترة طويلة في العراق وسوريا بسبب دونيته مقارنة بالجيوش المحترفة والتدخلات الروسية والأميركية. وبحلول ربيع عام 2019، فقد داعش تقريبًا جميع أراضيه في العراق وسوريا واقتصر تواجده في جيوب صحراوية وخلايا تحت الأرض. وبحلول نهاية عام 2020، تراجعت أنشطة التنظيم في حرب العصابات بشكل أكبر. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، كان هناك عكس لهذا التراجع.

- العودة من الموت

اليوم، وفي صيف عام 2024، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية مفعماً بالحيوية، وهو في أقصى درجات نشاطه خلال السنوات الخمس الماضية. وهي نشطة بشكل خاص في سوريا، حيث تقود تمردًا منخفض الشدة ولكنه مستمر بشكل كبير. ويعتبر وجود داعش هو الأقوى في المناطق الصحراوية مثل الأجزاء الشرقية من محافظات حمص والرقة ودير الزور. وقد أصبحت هذه المحافظات السورية موقعاً لشن هجمات حرب عصابات متكررة من قبل داعش على قوات الجيش العربي السوري والميليشيات المحلية.

على سبيل المثال، في شباط/ فبراير 2023، قُتل 53 شخصاً في محافظة حمص في بلدة السخنة. وفي كانون الثاني/ يناير من هذا العام، قُتل 14 جندياً من الجيش السوري في تدمر. وفي العراق، يحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية بشبكة واسعة من الخلايا السرية (العديد من أعضائها كانوا من أنصار صدام حسين السابقين)، خاصة في الأجزاء الشمالية والغربية من البلاد. على الرغم من أن التنظيم قد ضعف بشكل كبير، إلا أن خلاياها لا تزال تشن هجمات حرب عصابات على قوات الأمن العراقية والمدنيين ويبرز تواجده أكثر في محافظات كركوك، نينوى، والأنبار.

كشف تقرير من وزير الدفاع الأمريكي في منتصف تموز/ يوليو أن عدد هجمات داعش في سوريا والعراق قد ارتفع بشكل كبير هذا العام، ومن المحتمل أن يتضاعف عددها بحلول نهاية العام مقارنة بالعام الماضي. على الرغم من أن الحكومات المعترف بها دوليًا، والقوات الكردية (YPG)، والروس، والإيرانيين، والأمريكيين، والأتراك، وقوات أخرى تعمل ضد داعش في هذين البلدين، إلا أن المنظمة الإسلامية المتطرفة لا تزال غير متأثرة. خلال عام 2023، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن 121 هجومًا إرهابيًا، بينما في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، أعلن مسؤوليته عن 153 هجومًا. نفذ التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع القوات الكردية، حوالي 200 عملية ضد داعش في النصف الأول من عام 2024، والتي أسفرت عن القضاء على 44 عنصراً والقبض على 166 منهم. ومع ذلك، لم يثني ذلك داعش. في تموز/ يوليو، نظم داعش هجومًا على مسجد شيعي في سلطنة عمان، حيث قُتل ستة أشخاص وأصيب أكثر من 30. كما أن داعش نشط أيضًا كخلايا سرية في باكستان وإندونيسيا. في السنوات الأخيرة، لاقت المنظمة نجاحًا أكثر في أجزاء من أفريقيا ذات الأغلبية المسلمة. منذ بداية عام 2021، تمكنت الدولة الإسلامية من الاستيلاء على مناطق معينة في الحروب الأهلية في نيجيريا وموزمبيق، وكذلك إقامة خلايا سرية في مالي وبوركينا فاسو.

- نشاط داعش – خراسان الخطير

في أفغانستان، لا يزال فرع داعش المعروف باسم ولاية خراسان (داعش – خراسان) نشطاً للغاية، رغم أن طالبان استولت على البلاد قبل عامين بالضبط. من المعروف أن الكراهية والتنافس بين تنظيم الدولة الإسلامية وطالبان كبيرة. حيث أن خلايا داعش أكثر نشاطًا في المحافظات الأفغانية الشرقية مثل ننغرهار وكونار، ولكن أيضًا في البلدان المجاورة مثل باكستان وجمهوريات آسيا الوسطى. في كانون الثاني/ يناير، نظم تنظيم داعش – خراسان تفجيراً في كرمان في إيران، أسفر عن مقتل حوالي 100 شخص وإصابة 284. في آذار/ مارس، نفذ التنظيم هجومًا إرهابيًا كبيرًا في قاعة حفلات في كراسنوغورسك، مما أدى إلى مقتل 145 شخصًا وإصابة أكثر من 500. إن التنظيم مسؤول عن العديد من الهجمات على المؤسسات الحكومية لطالبان وكذلك على المدنيين.

في بداية آب/ أغسطس، سلط الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، الضوء على قدرة داعش – خراسان المقلقة على تنفيذ هجمات إرهابية في الخارج. إلى جانب الهجوم الذي وقع في كراسنوغورسك، شدد فورونكوف على قدرة التنظيم على كسب الدعم من الشتات الأفغاني وآسيا الوسطى في أوروبا، واصفًا تنظيم داعش – خراسان بأنه "أكبر تهديد إرهابي خارجي". حيث حذر من أن أفغانستان يجب ألا تصبح مركزًا للإرهاب مرة أخرى كما في التسعينيات. رفضت حكومة طالبان أي صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، زاعمة أنها قضت إلى حد كبير على مخابئ التنظيم. يشير الخبراء إلى أن داعش – خراسان تستغل بشكل كبير المشاعر المعادية لإسرائيل بين المسلمين، والتي برزت بسبب الحرب الحالية بين إسرائيل وحماس، لتأجيج التطرف بين مؤيديها.

- الجهادية – إيديولوجية بألف روح

ظن الكثيرون أن مشكلة تنظيم الدولة الإسلامية قد حُلت عندما قُتل زعيم التنظيم الأعلى، أبو بكر البغدادي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019. جاء موته متزامنًا مع الانهيار العام لقوات داعش. ومع ذلك، أثبتت التجربة مرة أخرى أن المنظمات السنية الإسلامية الراديكالية، بخلاف الأيديولوجيات القومية التقليدية مثل النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، لا ترتبط بالقادة بل بالأفكار.

تُظهر الأحداث باستمرار أن قتل القادة لا يؤدي إلى انهيار الإسلاموية. حيث أن القادة يمكن القضاء عليهم، ولكن الأفكار لا يمكن القضاء عليها. أمثلة قليلة تكفي لتوضيح ذلك. أُعدم ما يسمى بأب «الحركة الجهادية السلفية»، عالم اللاهوت الإسلامي المصري إبراهيم حسين قطب، عام 1966 بتهمة التآمر لاغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وقُتل مؤسس وزعيم تنظيم القاعدة في العراق، سلف داعش، أبو مصعب الزرقاوي، في غارة جوية أمريكية في 7 حزيران/ يونيو 2006 بالقرب من بعقوبة. كان الزرقاوي مسؤولًا عن العديد من الهجمات الوحشية في العراق، بما في ذلك الإعدامات والتفجيرات.

ربما يكون أشهر جهادي على الإطلاق، أسامة بن لادن، زعيم القاعدة، الذي قُتل في 2 أيار/ مايو 2011، في عملية خاصة أميركية في باكستان. كان بن لادن مسؤولًا عن العديد من الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الأكثر فظاعة ضد الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. في نفس العام، في 30 أيلول/ سبتمبر، قتلت الغارات الجوية الأميركية في اليمن أنور العولقي، مواطن أميركي وقائد رفيع في القاعدة في الجزيرة العربية.

بعد أحد عشر عاماً، في 31 تموز/ يوليو 2022، قُتل أيمن الظواهري، الذي خلف بن لادن كزعيم للقاعدة، في غارة جوية أميركية في كابول. كان الظواهري نائب بن لادن لفترة طويلة وشخصية رئيسية في تخطيط العديد من الهجمات الإرهابية. إن جميع هؤلاء الإسلاميين المذكورين هم من النخبة العالمية للحركة الجهادية وأعظم القيادات الذين لم يعودوا على قيد الحياة. ومع ذلك، فإن مشكلة الإسلاموية الراديكالية في عام 2024 ليست أصغر مما كانت عليه في عام 2004.

- أسباب العودة

إن الأسباب وراء العودة الكبيرة لتنظيم الدولة الإسلامية معقدة وليست سهلة التفسير. في سوريا والعراق (وتنطبق الحجج المشابهة في أماكن أخرى)، يمكن القول بلا لبس إن الجهاديين استغلوا "تقاعس" الحكومات المحلية والقوات الأجنبية، التي اعتقدت أن المشكلة قد حُلت ودخلت في منطقة راحة معروفة وخطيرة للغاية. بعد هزيمة داعش، انسحبت القوات السورية والعراقية، جنبًا إلى جنب مع الحلفاء الأجانب، من المناطق المحررة، تاركة وراءها قوات أمنية وعسكرية ضعيفة غير قادرة على الحفاظ على النظام والاستقرار، وهذا أتاح لعناصر داعش إعادة تنظيم أنفسهم والاستعداد لأعمال جديدة، خصوصًا في المناطق الريفية والصحراوية في العراق وسوريا. لقد ساعد تنظيم الدولة الإسلامية بشكل كبير حقيقة أن الولايات المتحدة، وإسرائيل أيضاً، ركزت على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحزب الله، وحماس، وميليشيات شيعية بدلاً من السنة الراديكاليين، الذين يشكلون تهديدًا أكبر بكثير للغرب. في الواقع، إيران الشيعية لا تنوي تغيير الأنظمة في الغرب أو تنظيم هجمات إرهابية لهذا الغرض، بينما الراديكاليون السنة يرغبون بذلك .

بعد أكثر من عقد من الحرب، أصبح عناصر داعش أكثر خبرة ومهارة في التخطيط الاستراتيجي للعمليات العسكرية والإرهابية. لقد ثبت أنه يتم تعلم التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية بشكل أفضل في القتال. وبالمثل، فإن تمرد داعش هذه المرة أبطأ وأقل لفتًا للنظر من ذي قبل، ولكنه بالتأكيد أكثر تطورًا. كما ساهمت الصعوبات الاقتصادية في المنطقة، بما في ذلك معدلات البطالة العالية والفقر، في تعزيز تجنيد مقاتلين جدد. حيث أن العديد من الشباب الذين لا توجد لديهم آفاق لحياة أفضل ينضمون إلى الجماعات المتطرفة كوسيلة لتأمين دخل وإحساس بالانتماء. علاوة على ذلك، أصبحت السجون في العراق وسوريا، حيث كان العديد من أعضاء داعش محبوسين، مراكز للتطرف والتجنيد.

لقد سمحت الانتفاضات وعمليات الهروب من للعناصر ذوي الخبرة بالعودة إلى ساحة المعركة، مما يعزز قدرات داعش بشكل أكبر. يُقدر أن حوالي 10,000 من أعضاء داعش يقضون حاليًا عقوبات سجن في سوريا والعراق. إذا تم تحريرهم بطريقة ما (وهو ليس مستحيلاً بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي هناك)، سيحصل داعش على تعزيز هائل لشن هجمات جديدة واسعة النطاق. حاليًا، يمتلك داعش قوة تتألف من حوالي 3,000 مقاتل في سوريا والعراق. كما يستفيد الجهاديون من العصر الرقمي الذي نعيش فيه. بفضل الإنترنت الواسع الانتشار، ووسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف الذكية، والأجهزة التكنولوجية الأخرى، تنتشر الدعاية الإسلامية بشكل غير قابل للتحكم حول العالم.

- الهجوم الإرهابي المخطط في فيينا

تُظهر الأحداث الأخيرة أن الحفلات الموسيقية أصبحت هدفًا مفضلًا للإرهابيين بسبب تجمع أعداد كبيرة من الناس في مكان محدود. من عام 1996 إلى عام 2020، وقعت 33 هجمة إرهابية فعلية أو مخططة في حفلات موسيقية حول العالم، مما أدى إلى مقتل 263 شخصًا. في 70% من الحالات، استخدم المهاجمون القنابل وغيرها من الأجهزة المتفجرة، بينما استخدمت الأسلحة النارية في 24% من الحالات. في نوفمبر 2015، هاجمت وحدة من تنظيم داعش جمهور حفل موسيقي في باتاكلان في باريس، مما أسفر عن مقتل 89 شخصًا.

في أيار/ مايو 2017، نفذ انتحاري من تنظيم داعش تفجيرًا خلال حفل للمغنية الأميركية أريانا غراندي في مانشستر، مما أسفر عن مقتل 22 شخصًا وإصابة أكثر من ألف شخص. ثم جاء الهجوم في كراسنوغورسك هذا العام. لولا اكتشاف وكالات الاستخبارات الأمريكية له، لكانت قد وقعت هجمة إرهابية مدمرة في فيينا في بداية آب/ أغسطس. الهدف كان أحد الحفلات الثلاثة المخططة للمغنية العالمية الشهيرة تايلور سويفت. نظرًا للشعبية الكبيرة للنجمة الأميركية، كانت العواقب قد تكون الأكثر دموية حتى الآن. كان من المتوقع أن يجمع كل حفل 65,000

متفرج في الاستاد، مع حوالي 20,000 زائر خارج الاستاد، مما يخلق عددًا كبيرًا من الأهداف والضحايا المحتملين. كان معروفًا أن الهدف لم يكن سويفت نفسها، بل الجمهور داخل وخارج استاد إرنست هابل.

مرة أخرى، كانت الدعاية السلفية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بين الشباب عاملاً رئيسيًا في الهجوم. كان جميع المهاجمين الأربعة الذين تم تحديدهم مراهقين تتراوح أعمارهم بين 19 و18 و17 و15 عامًا. العقل المدبر للعملية كان شابًا يبلغ من العمر 19 عامًا خطط لهجوم انتحاري بهدف قتل أكبر عدد ممكن من "الكفار". عثرت الشرطة على متفجرات ومفجرات وسكاكين وسواطير وأدبيات تنظيم داعش بحوزة المشتبه به. كان يمتلك حتى ضوءً دواراً على سيارته يُستخدم من قبل الشرطة، مما قد يمكنه من الوصول إلى حشد من الناس. عمل المراهق البالغ من العمر 17 عامًا في شركة قدمت خدمات أمنية للحفل. وعلى الرغم من أن المشتبه بهم كانوا مواطنين نمساويين، إلا أنهم كانوا من أصول تركية وعراقية وكرواتية ومقدونية شمالية. الهجوم المخطط كان ضربة كبيرة للدولة النمساوية. أولاً، كان الهجوم سيحدث على الأرجح لولا تدخل الأمريكيين. ثانيًا، أظهر أن مجموعة صغيرة من الإرهابيين يمكن أن تمنع إقامة ثلاث حفلات كبيرة. قد يتساءل المرء ماذا كان سيحدث إذا ظهرت وحدة إرهابية مكونة من 10-20 عضوًا. ثالثًا، بالنظر إلى أن مشجعي سويفت (الـ "سويفتيز") من جميع أنحاء العالم، وخاصة من الولايات المتحدة، كانوا متوقعين حضور الحفلات، لكانت تلك الهجمات مصدر إحراج كبير وإعلان سيء للنمسا. رابعًا، خسرت فيينا الفائدة الاقتصادية الكبيرة التي كانت الحفلات ستجلبها. على سبيل المثال، حققت ثماني حفلات لسويفت في لندن 400 مليون دولار للمدينة.

- المستقبل "المشرق" للإرهاب

بالنظر إلى الظروف الجيوسياسية الحالية والخصائص الدائمة للحركة الجهادية العالمية، يمكن التوقع بأن الإرهاب الإسلامي له "مستقبل مشرق" في المدى القريب. لا توجد أي قوة عظمى تعالج مشكلة الجهادية بشكل مباشر، حيث تُعتبر القوى المنافسة مثل حلف الناتو وروسيا والصين وإيران (اعتمادًا على وجهة النظر) التهديدات الرئيسية. سيستمر تنظيم الدولة الإسلامية في نشاطه في قاعدته بالعراق وسوريا ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع. قد تؤدي الأعمال الإرهابية والعسكرية إلى زعزعة استقرار الدول في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل وجنوب ووسط آسيا، وقد تؤدي إلى أزمات سياسية واقتصادية وإنسانية جديدة.

تستفيد الجماعات الإسلامية من الحروب المستمرة في غزة وسوريا وميانمار والدول الإفريقية. قد تتفاقم أزمة المهاجرين على حدود الاتحاد الأوروبي بفعل تدفق اللاجئين من المناطق التي تعاني من العنف. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع وقوع هجمات إرهابية في أوروبا وروسيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى. في أوروبا، يمكن التوقع بأن تشمل الأهداف فعاليات مرتبطة بأعياد الميلاد ورأس السنة، وحفلات موسيقية لفنانين مشهورين، وفعاليات رياضية مثل دوري أبطال أوروبا. إن حقيقة أن أحد الإرهابيين في فيينا كان من أصول كرواتية تستدعي اهتمامًا خاصًا من أجهزة الاستخبارات والسياسة الكرواتية. لا يجب أن ننسى أن التطرف الإسلامي في البوسنة والهرسك (مجتمع وهابي-سلفي قوي وراسخ) الذي ينمو بثبات منذ ثلاثين عامًا، هو مصدر قلق كبير. الهجمات الإرهابية المحتملة على الساحل الأدرياتيكي خلال موسم السياحة، مثل مهرجان Ultra Europe في سبليت أو أحداث أخرى، يمكن أن تلحق أضرارًا كبيرة بالسياحة الكرواتية لفترة طويلة، كما حدث في سريلانكا. الإرهاب الإسلامي هو تهديد ضخم، لكن يبدو أن العديد من الدوائر المؤثرة إما لا تعرف أو لا تريد الاعتراف به".

(ترجمة نورث برس)

المصدر: اوراسيا ريفو الامريكي

إعطاء الأولوية للضفة الغربية وسط التصعيد والتدهور

معهد واشنطن

نعومي نيومان

(اللغة الإنجليزية والعربية) 01 أيلول 2024

نص المقال: تسلط العملية العسكرية الأكثر أهمية التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية، الضوء على الخطر المتزايد المتمثل في فتح جبهة جديدة إلى جانب حرب غزة.

تشكل العملية التي بدأها الجيش الإسرائيلي في 27 آب/أغسطس في شمال الضفة الغربية معلماً آخر في صراع إسرائيل ضد الإرهاب الفلسطيني من تلك المنطقة. وتهدف العملية إلى القضاء على البنية التحتية للإرهاب المحلي، وهي الأكبر منذ عملية "الدرع الواقي" في عام 2002 وتشمل ثلاثة ألوية تعمل في عدة مواقع في آن واحد. ووفقاً لأرقام "جهاز الأمن العام الإسرائيلي" ("الشاباك")، وقع 1,245 هجوماً من

شمال الضفة الغربية في العام الماضي، منها 255 مصنفة كهجمات "كبيرة". كما كان هناك 435 هجوماً ضد أهداف تابعة للجيش الإسرائيلي. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 24 إسرائيلياً في هذه الهجمات.

وفي الآونة الأخيرة، نفّذ فلسطيني من تلك المنطقة (ومن نابلس على وجه التحديد) عملية التفجير الانتحاري الفاشلة في تل أبيب في 18 آب/أغسطس. وأعلنت "حماس" - التي نفذت آخر هجوم انتحاري "ناجح" لها داخل إسرائيل عندما فجّرت حافلة في القدس في نيسان/أبريل 2016 - مسؤوليتها عن هجوم تل أبيب وعن نيتها تجديد الهجمات الانتحارية في إسرائيل.

وحتى قبل العملية الحالية التي يشنها الجيش الإسرائيلي، كانت إسرائيل تعمل باستمرار على سحق البنية التحتية للإرهاب في الضفة الغربية، مع تركيزها في السنوات الأخيرة على القسم الشمالي الأكثر تحدياً. وبمرور الوقت، تركت هذه الجهود بصماتها، مما جعل من الصعب على "حماس" شن هجمات داخل إسرائيل.

ولكن تدريجياً، أدت هذه الصعوبة إلى تركيز "حماس" وغيرها من التنظيمات الإرهابية وبشكل أكبر على الهجمات داخل الضفة الغربية. وهكذا، منذ عام 2021، تم تشكيل "كتائب" إرهابية مختلفة في المنطقة، وخاصة في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة. ونادراً ما دخلت السلطة الفلسطينية الضعيفة أساساً هذه المناطق، كما لم تدخلها إسرائيل بسبب الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية. وركزت هذه الكتائب على مهاجمة أفراد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والمستوطنين الإسرائيليين، ثم وسعت عنفها في وقت لاحق ليشمل المجتمعات على الجانب الإسرائيلي من الجدار الأمني في الضفة الغربية، مثل "عيميق حيفر" و"جلبوع."

ووفقاً لتقديرات "جهاز الأمن العام الإسرائيلي"، فإن حوالي خمس عشرة كتيبة من "حماس"، و "الجهاد الإسلامي الفلسطيني"، وفصائل فلسطينية أخرى تحاول القيام بعمليات حالياً في الضفة الغربية. ولكل منها عشرات المقاتلين بالإضافة إلى قادة وممولين وخبراء في عمليات التخريب، مما أدى إلى قيام هجمات معقدة وجريئة على نحو متزايد. وقد ألهمت حرب غزة هذه الكتائب، التي بدأت في "تحويل" الضفة الغربية "إلى غزة ثانية" من خلال تصنيع العبوات الناسفة، وحفر الأنفاق، ومحاولة إنتاج الصواريخ.

وقد نمت هذه البنية التحتية الإرهابية بدعم ورعاية من شخصيات "حماس" في غزة والخارج، حيث يعتقدون أن الاستثمار فيها سيؤتي ثماره عندما تندلع "الحرب الكبرى" في غزة وتتحد الجبهات المختلفة ضد إسرائيل. وكان صالح العاروري، الذي قُتل في غارة جوية إسرائيلية بالقرب من بيروت في كانون الثاني/يناير، الشخصية المسؤولة في "حماس" عن تشجيع الإرهاب في الضفة الغربية وإعداد المنطقة كساحة معركة مستقبلية. وقد حل محله في هذا الدور زاهر جبارين، المسؤول المالي لـ"حماس"، الذي يعيش في تركيا ولكنه مقرب من إيران و"حزب الله."

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، ترد إسرائيل على جميع مظاهر الإرهاب في الضفة الغربية، باستخدامها أساليب لم تُستخدم منذ الانتفاضة الثانية في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وبالإضافة إلى قيام الجيش الإسرائيلي بشن عشرات من الغارات الجوية، قام أيضاً بتنفيذ عمليات اعتقال واسعة النطاق، حيث تم حتى الآن احتجاز أكثر من 4,000 مشتبه بهم. كما صادر كميات كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك العبوات الناسفة والمواد الخام، بالإضافة إلى مبالغ كبيرة من المال، تقدر بملايين الدولارات.

ويتغذى الوضع الأمني المتدهور على الظروف السائدة في الساحة الفلسطينية. فقد كانت الضفة الغربية تشهد عملية تفكك بطيئة وتدريجية منذ فترة طويلة. وأدى ضعف السلطة الفلسطينية وفقدان الدعم الشعبي للرئيس محمود عباس والمسار السياسي الذي يتخذه إلى تقوية عناصر المعارضة بقيادة "حماس" فضلاً عن أجندة "المقاومة" التي تمثلها. وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، كثيراً ما يُنظَر إلى "حماس" على أنها تعيد الكرامة الفلسطينية وتمثل مصالح الشعب الفلسطيني.

ملعب لـ"محور المقاومة"

إن الاحتكاك المتزايد مع إسرائيل - بما في ذلك الغارات المتكررة التي يشنها الجيش الإسرائيلي في المنطقة (أ) - وهي الجزء من الضفة الغربية الذي تديره السلطة الفلسطينية بشكل حصري - يفرض ثمناً باهظاً. فقد قُتل عدد كبير من الفلسطينيين (634) في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة؛ وقد أدّى ذلك، بالإضافة إلى موجات الاعتقالات المتكررة، إلى جعل الكثير من السكان يشعرون بفقدان الأمن الشخصي.

أما اقتصاد الضفة الغربية، الذي هو ضعيف بطبيعته، فهو على وشك الدخول في أزمة. فالقيود التي فرضتها إسرائيل على السلطة الفلسطينية منذ بداية حرب غزة . وخاصة حجبها جزء من إيرادات الضرائب المخصصة لغزة والتي تحوّلها عادةً إلى السلطة الفلسطينية، وإلغائها 160,000 تصريح عمل في إسرائيل - جعلت من الصعب على السلطة الفلسطينية تقديم الخدمات للسكان وألحقت أضراراً بمستوى المعيشة.

فضلاً عن ذلك فإن السلطة الفلسطينية تدفع منذ فترة طويلة رواتب جزئية للمسؤولين . من بينهم أفراد الأمن، الذين أصبحوا الآن أقل استعداداً لمنع الإرهاب وأقل تحفيزاً للحفاظ على الاستقرار. كما تتجلى علامات التفكك في حركة "فتح" الحاكمة، حيث يَنْضم نشطاؤها إلى عناصر "حماس" ويشاركون في أنشطة "الكتائب" الإرهابية ضد إسرائيل.

أما بالنسبة للجمهور الفلسطيني الأوسع نطاقاً، فقد عمّقت المشاهد المروّعة للحرب في غزة، والعدد الكبير من القتلى والمعتقلين في العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعمليات العنف من قبل المتطرفين اليهود من شعور الجمهور بالضيق. كما أن الوضع الاقتصادي المتدهور (والذي يشمل ارتفاع معدل البطالة، وخاصة في شمال الضفة الغربية) يشجع الفوضى ويسهل التجنيد في المنظمات الإرهابية.

ومع ذلك، ورغم وجود العديد من المحفزات على مدى العام الماضي، إلّا أن عامة الناس في الضفة الغربية لم يشاركوا في احتجاجات شعبية واسعة النطاق. وفي الأشهر الأخيرة، كان هناك انخفاض في نطاق الحوادث التي تنطوي على رشق الحجارة، وقنابل المولوتوف، والتظاهرات، وأعمال الشغب. ومع ذلك، لا تزال "حماس" تحظى بشعبية لدى الجمهور، خاصة في صفوف الشباب، حيث تُعتبر معيدة للكرامة الفلسطينية من خلال حربها ضد إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن سكان مخيمات اللاجئين وطلاب الجامعات هم أكثر استعداداً للانضمام إلى الحركة، بما في ذلك كعناصر إرهابية. وعلاوة على ذلك، عندما يُطلب من الفلسطينيين مساعدة "حماس" بالدعم اللوجستي، مثل إخفاء الأشخاص المطلوبين، ونقل الرسائل، والتبرع بالأموال، يجد الكثيرون صعوبة في رفض الطلب، وهذا الدعم يشكل عاملاً مهماً في عودة الإرهاب.

وقد حظيت جهود "حماس" لإشعال الضفة الغربية بدعم طويل الأمد من إيران و"حزب الله". وفي السنوات الأخيرة، أصبحت المنطقة فعلياً ملعباً لـ"محور المقاومة"، الذي يُغرق المجتمعات المحلية بالأسلحة، والأموال، والمعرفة الإرهابية. واليوم، تحتوي العديد من العبوات الناسفة المصنعة في شمال الضفة الغربية على كميات كبيرة من المتفجرات، التي تُهرب من إيران إلى سوريا ومن ثم عبر الحدود مع الأردن. وبالإضافة إلى زعزعة استقرار الضفة الغربية، يؤدي هذا التدفق للأسلحة والأموال أيضاً إلى تقويض الأمن الوطني للمملكة الهاشمية.

وتعمل إسرائيل على تحديد مواقع ورش تصنيع الأسلحة ومنع دخول الأسلحة إلى الضفة الغربية من الخارج، وخاصة من الأردن، أو من خلال سرقتها من قواعد الجيش الإسرائيلي. إلّا أن هذه الجهود لم تكن ناجحة بشكل كبير حتى الآن. والقلق الرئيسي الذي يساور إسرائيل هو احتمال تهريب أسلحة أكثر خطورة مثل العبوات الناسفة المتقدمة، والألغام، والصواريخ إلى المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يحسّن من تأثير الهجمات، ويتسبب في وقوع خسائر بشرية كبيرة، ويخلق وضعاً أمنياً أكثر تحدياً.

التوصيات

شهدت السنوات الأخيرة، وخاصة الفترة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، زيادة في الإرهاب في الضفة الغربية، وخاصة في القسم الشمالي من الضفة. وقد شجعت "حماس" هذا التصعيد بدعم من إيران و"حزب الله"، اللذين استغلا ضعف السلطة الفلسطينية في الحكم. وقد رافق ذلك تدفق كبير للأسلحة (خاصة العبوات الناسفة عالية الجودة)، وتصاعد القتال ضد الجيش الإسرائيلي، ومحاولة تجديد الهجمات الانتحارية داخل إسرائيل.

وبالتوازي مع الانتصار في الحرب في غزة وإقامة وضع مستقر بعد الحرب، ستحتاج إسرائيل إلى العمل بشكل مكثف للقضاء على الإرهاب في الضفة الغربية ومنعه من الامتداد إلى داخل إسرائيل. لذا شنت عمليتها العسكرية الأخيرة: أي لمنع الضفة الغربية من أن تصبح جبهة أخرى في الحرب.

ولهذا السبب، من المهم أيضاً معالجة مسألة سهولة اختراق الحاجز الأمني في الضفة الغربية. فحتى اليوم، وفي ظل ظروف الحرب الحالية، يدخل عشرات آلاف الفلسطينيين إلى إسرائيل بشكل غير قانوني على أساس يومي تقريباً. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، كان آخر تعداد يومي حوالي 40,000، على الرغم من أن العدد كان أعلى من ذلك قبل بضعة أشهر. وهؤلاء الأفراد هم عموماً عمّال يحاولون العثور على عمل؛ ويميلون إلى المغادرة والعودة يومياً، على الرغم من أن بعضهم يبقى في إسرائيل لمدة تصل إلى أسبوع واحد في كل مرة. ومن المحتمل أن بعض العناصر الإرهابية تنجح في التسلل أيضاً. ونظراً لأن معظم الفجوات التي يتسللون من خلالها تقع في ما يُسمى "غلاف القدس"، فإن الجهود الرامية إلى استكمال الحاجز الأمني لابد وأن تحظى بالأولوية في هذه المناطق، سواء من خلال البناء السريع أو من خلال نقل القوات إلى هناك من مواقع أخرى. كما يجب على الشرطة تحسين تعاملها مع أرباب العمل وغيرهم ممن يسهّلون دخول الفلسطينيين بشكل غير قانوني.

وفي الوقت نفسه، تحتاج إسرائيل إلى معالجة مسألة الأسلحة والأموال القادمة من إيران و"حزب الله"، مما سيتطلب تعاونها مع الأردن والسلطة الفلسطينية. كما أن منع التهريب على طول الحدود مع الأردن يتطلب تعاوناً دولياً بقيادة الولايات المتحدة. يجب على إسرائيل أن تستثمر المزيد في إغلاق تلك الحدود، بما في ذلك مساعدة الأردنيين في مختلف المجالات - والتي تعتمد على حالة علاقاتهم الثنائية - والاستثمار في قوات إضافية وبناء سياج حدودي على طول الحدود المفتوحة إلى حد كبير في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يُطلب من الأردنيين بذل المزيد من الجهود لمكافحة شبكات التهريب الإجرامية، والتي تعمل العديد منها أيضاً على تمكين تهريب الأسلحة.

ومع ذلك، وكما هو الحال في غزة، فإن الحلول لمكافحة الإرهاب لا تقتصر على الحلول العسكرية. يجب أن يكون هناك رد منهجي يعزز السلطة الفلسطينية ويمكّنها من العمل مع إضعاف قوة الإرهابيين في الضفة الغربية. ومن المهم إزالة الحوافز التي تدفع سكان هذه الضفة إلى الانخراط في عمليات الإرهاب من خلال السماح لهم بالعمل في إسرائيل. وسيكون تنفيذ هذا الإجراء صعباً من الناحية السياسية بالنظر إلى تصاعد المخاوف الإسرائيلية من تسلل الإرهابيين بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فإن واقع التدفق الفعلي لعشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بشكل غير قانوني طوال فترة الحرب تشير إلى أن هناك مجالاً للنقاش وتغيير السياسات في هذا الشأن. وحتى الآن، تجنب معظم سكان الضفة الغربية التمرد لأنه ما زال لديهم ما يخسرونه، بما في ذلك الأمل في العودة إلى وظائفهم في إسرائيل أو البحث عن آفاق أفضل بمجرد انتهاء الحرب. وتكمن المشكلة في تضاؤل هذه العوامل المقيدة بشكل مطرد بسبب السياسات الإسرائيلية في زمن الحرب في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل الامتناع عن حجب عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية طالما يمكنها ضمان عدم استخدامها لتمويل الأسرى وعائلات "الشهداء". ومن الأهمية بمكان أيضاً تشجيع الاستثمار الاقتصادي الإقليمي في الضفة الغربية من قِبَل دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يجب اتخاذ إجراءات للحد من عنف المتطرفين اليهود ضد الفلسطينيين أيضاً، بما في ذلك الاعتقالات وفرض العقوبات. وفي حين أن العنف الفلسطيني يزرع بلا شك الخوف بين المستوطنين الإسرائيليين، إلّا أنه يعطي أيضاً العناصر اليمينية المتطرفة ذريعة للتصرف بطرق تزيد من تفاقم الصراع، وهو الأمر الذي يحظى بدعم من بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية. هناك حاجة ماسة لزيادة تطبيق القانون ضد مثيري الشغب والإرهابيين الإسرائيليين - وهو الجهد الذي تعثر في عهد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. ومن الأهمية بمكان أيضاً توسيع نطاق أنشطة الرعاية الاجتماعية والتعليم لما يسمى بـ"شباب التلال"، وهم مجموعة من الشباب المتطرفين الذين يدّعون حقهم في "أرض إسرائيل" بالكامل من خلال أعمال عنف مختلفة.

وأخيراً، يجب أن يكون تحسين الوضع في الضفة الغربية أولوية أكبر لإسرائيل كوسيلة لمنع التصعيد، والإرهاب، والفوضى في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل التوقف عن النظر إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من المشكلة فقط - وإذا أراد المسؤولون منع الانزلاق السريع نحو حل الدولة الواحدة، يجب أن تكون السلطة الفلسطينية جزءاً من الحل أيضاً.

المصدر: معهد واشنطن

أنتوني بلينكن والمفاوضات العبثية

كارنيغي

مروان المعشر

(اللغة الإنجليزية والعربية) 02 أيلول 2024

نص المقال: مع أن شريحة وازنة في الولايات المتحدة تريد إنهاء الحرب في غزة، لا ترغب الإدارة الأميركية في الضغط جدّيًا على إسرائيل لتحقيق ذلك.

تتكرّر المفاوضات التي تجري للتوصّل إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، كل بضعة أسابيع، برعاية أميركية. وفي كل مرة، تبدي الولايات المتحدة تفاؤلًا لا علاقة له بالواقع بشأن إمكانية بلوغ اتفاق، ويبدي وزير خارجيتها أنتوني بلينكن انطباعه بأن إسرائيل توافق على المقترحات الأميركية، وأن حماس هي من تقف في طريق الوصول إلى اتفاق. وفي كل مرة، يتبين أن نتنياهو لم يعطِ موافقته على الصفقة إطلاقًا، ثم تعود الجهود إلى المربع الأول.

لقد تكرّر هذا المشهد شبه السوريالي إلى درجة أن الصحافة الإسرائيلية نفسها باتت تلقي اللوم على بلينكن وتصريحاته غير الواقعية، التي ساهمت بحسب ما تقوله هذه الصحافة في إفشال كل الصفقات الماضية. فما الذي يجري؟ هل بلينكن مفاوض فاشل؟ هل هو غير ضليع ولا مطّلع على شروط الطرفَين؟ أم إن الأمر أكبر من ذلك؟

لننظر إلى مواقف الطرفَين التي باتت شبه معلنة. يصرّ نتنياهو على أن أي اتفاقية يجب أن تتضمّن إعادة كافة الرهائن الإسرائيليين، الأحياء والأموات، واستمرار إسرائيل في السيطرة على معبر صلاح الدين/فيلادلفيا بين مصر وغزة ومحور نتساريم، الذي يفصل بين شمال غزة وجنوبها، والتحكم فيمن يستطيع العودة إلى شمال غزة من الفلسطينيين، ثم بعد أن يتحقق كل ذلك، يصرّ نتنياهو على استمرار الحرب على غزة حتى يتم القضاء نهائيًا على حماس.

يتساءل المرء كيف يمكن لحماس الموافقة على هذه الشروط التعجيزية، وخاصة الموافقة على إنهائها بعد إعادة كافة الرهائن. تصرّ حماس في المقابل على وقفٍ دائم لإطلاق النار وانسحاب إسرائيل الكامل من غزة باعتباره شرطًا لإطلاق سراح كافة الرهائن، وهي شروط منطقية، فما من طرف يوافق على القضاء على نفسه.

واضحٌ إذا أن نتنياهو يتصرّف وكأنه يرغب في التوصّل إلى اتفاق، وذلك إرضاءً لأهالي الرهائن وتجاوبًا مع الضغط المحلي والعالمي عليه، بينما يضع كل الشروط التي تجعل الوصول إلى هذا الاتفاق مستحيلًا، إذ تكمن مصلحته في إطالة أمد الحرب لأطول وقتٍ ممكن، تجنّبًا لمحاسبته من قبل الشارع الإسرائيلي وإنهاء حياته السياسية. ولم يعد هذا التكتيك خافيًا على أحد، بل تتناوله كل يوم الصحافة الإسرائيلية والأميركية والدولية.

من الواضح إذًا أن هذه السياسة المكشوفة ليست خافية على الولايات المتحدة، فما الذي يفعله بلينكن في المنطقة في جولاته المتعدّدة إذًا؟ أصبح جليًا أن استمرار الحرب لم يعد مقبولًا لدى شرائح كبيرة من الحزب الديمقراطي، بل بات ذلك يؤثر على مجرى الانتخابات الرئاسية. من جهة أخرى، لا ترغب إدارة بايدن في الضغط الجادّ على نتنياهو لإنهاء الحرب، لاعتبارات تتعلق بموقف الرئيس بايدن الشخصي المؤيّد لإسرائيل، ولعدم خسارة أصوات يهودية مؤثرة في الانتخابات.

ما يقوم به بلينكن أشبه باللعبة، فهو من جهة يحاول إعطاء الانطباع عن وجود جهود أميركية حثيثة للتوصّل إلى اتفاق، وهو يدرك استحالة ذلك، لإرضاء شريحة وازنة من المجتمع الأميركي تريد إنهاء الحرب، ومن جهة أخرى لا يمارس أي ضغط جادّ على نتنياهو، كوضع شروط على سبيل المثال على استعمال إسرائيل الأسلحة الأميركية، التي تضعها واشنطن على كل الدول الأخرى عدا إسرائيل، وذلك كي لا يخسر الحزب الديمقراطي تأييد شريحة أخرى من المجتمع الأميركي.

ثمة سبب آخر لتحركات الوزير بلينكن. لا ترغب الولايات المتحدة في أي توسيع إقليمي للصراع، وإذ تعطي الانطباع بأن التوصّل إلى اتفاق ممكن، فهي تعطي إيران ذريعة لعدم الردّ على مقتل إسماعيل هنية في طهران، وها قد مضى أكثر من ثلاثة أسابيع على اغتياله من قبل إسرائيل من دون ردّ إيراني، ما يسهم في تحقيق الرغبة الأميركية كما الإيرانية في عدم الانزلاق نحو مواجهة إقليمية.

الخاسر الأكبر من هذه اللعبة الأميركية والإسرائيلية هم أهل غزة، الذين استشهد منهم أكثر من 40 الفًا في ظل غياب أي بصيص أمل حقيقي لإيقاف الحرب في وقت قريب. وللأسف، إن لم تبدِ الولايات المتحدة الجدّية المطلوبة لإيقاف إسرائيل عن هذه الإبادة الجماعية، فإن فرص وقف إطلاق النار في المدى المنظور تبدو ضعيفة للغاية.

المصدر: كارنيغي

"فضيحة ووترغيت" في العراق وتداعياتها على العلاقات مع الولايات المتحدة

معهد واشنطن

مايكل نايتس

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 أيلول 2024

نص المقال: انفجر الفساد المسيّس في أفضل وكالة استخبارات في العراق إلى فضيحة تَنَصُّت كبرى موجهة من مكتب رئيس الوزراء؛ يتعين على واشنطن تعديل تبادل المعلومات الاستخبار اتية الثنائية وفقاً لذلك.

في 28 آب/أغسطس، بدأت تنتشر أخبار من خلال تقارير استقصائية حول تنفيذ حملة رقابة سياسية واسعة النطاق شملت مكتب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. وكان حجم الحملة كثيف لدرجة أن حتى السياسيين والمواطنين العراقيين - الذين اعتادوا بكل معنى الكلمة على الفساد والفضائح حتى الآن - أصيبوا بالصدمة من هذه القضية. وبالنسبة للولايات المتحدة، تُعد الفضيحة مؤشراً صارخاً آخر

على أن العراق ليس مستقراً كما يُصوَّر في بعض الأحيان، وأن حكومته الحالية ليست الشريك الأمني والاستخباراتي الموثوق به الذي تحتاجه واشنطن.

مَن الذي تَنَصت على مَن؟

إن التقارير الأصلية حول الفضيحة سرعان ما تعززت بتغطية من وسائل إعلام عربية رئيسية أخرى وتسريبات مسؤولين عراقيين وسياسيين معروفين بعدم الانضباط في بغداد. وتشير الأصداء الزلزالية في بغداد، بما في ذلك الاجتماعات الطارئة العديدة التي عقدتها الفصائل السياسية، إلى أن هناك الكثير من النار وراء الدخان المرئي. وفيما يلي بعض النقاط الواضحة حتى الآن:

تم استهداف جميع الشخصيات السياسية الكبرى في العراق تقريباً من خلال اختراق أو مراقبة أجهزة الاتصال الخاصة بهم، بمن فيهم:

- رئيس "مجلس القضاء الأعلى" القاضي فائق زيدان
- رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وصهره ووكيله التجاري ياسر عبد صخيل المالكي
- هادي العامري، رئيس كيانين سياسيين رئيسيين مدعومين من إيران: "الإطار التنسيقي" و"منظمة بدر"
- رئيس مجلس النواب بالوكالة وعضو "منظمة بدر" محسن المندلاوي
- رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي (واحد من العديد من السياسيين العرب السنة المستهدفين)
- رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي
- همام حمودي، رئيس "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي"
- أحمد الفتلاوي، مستشار زعيم تيار "الحكمة" عمار الحكيم (من بين العديد من الشخصيات السياسية الأخرى المستهدفة)
- شخصيات مختلفة في مكتب الرئيس
- مسؤولون مختلفون في "قوات الحشد الشعبي"

ومن اللافت للنظر غياب أقرب مؤيدي السوداني، قيس الخزعلي، وكبار أعضاء ميليشيا "عصائب أهل الحق" الذي هو أمينها العام عن القائمة حتى الآن. وقد صنفت الولايات المتحدة الخزعلي وميليشيته على أنهما كيانان إرهابيان.

وكانت خلية التنصّت تتمركز في مكتب رئيس الوزراء وتُديرها مجموعة من الشخصيات المقربة من السوداني، على النحو التالي:

- عبد الكريم السوداني، السكرتير العسكري لرئيس الوزراء وقريب من قبيلته
- خالد اليعقوبي، مستشار السوداني لشؤون السياسات الأمنية
- محمد جوحي، زعيم الخلية ونائب المدير العام للشؤون الإدارية في مكتب رئيس الوزراء (اعترف جوحي بالجريمة، وتم إجراء تحليل لأجهزته الإلكترونية)
- أحمد السوداني، قريب آخر لرئيس الوزراء ورئيس "جهاز المخابرات الوطني العراقي" بالوكالة
- أحد عشر فنياً في مجال استخبارات الإشارات من "شعبة الإنصات التابعة للمديرية الفنية لجهاز المخابرات الوطني العراقي"
- مختلف الضباط في "جهاز الأمن الوطني" و"وكالة المعلومات والتحقيقات الاتحادية" التابعة لوزارة الداخلية

وقد استخدم جوحي وآخرون ممن شاركوا في عمليات التنصّت ممتلكات "جهاز المخابرات الوطني العراقي" ومعداته ومركباته لتنفيذ الخطة التي أقرّها أحمد السوداني. فضلاً عن ذلك، تم انتداب أفراد من "جهاز الأمن الوطني" إلى خلية جوحي من قبل رئيس الجهاز أبو علي البصري

(المعروف أيضاً باسم عبد الكريم عبد فاضل حسين)، الذي يتمتع بسمعة فعالة في ملاحقة الإرهابيين السنة ولكنه أيضاً أبرز العناصر في "الإطار التنسيقي" الذين يقومون بحملات ضد الخصوم السياسيين.

وفي الثالث من أيلول/سبتمبر، تم اعتقال المصور الشخصي لرئيس الوزراء فيما يتعلق بالمخطط.

وحاولت خلية التنصّت الإيقاع بشخصيات سياسية مختلفة وإعداد أغراض مسيئة لها، ومن بين هذه الشخصيات أعضاء في مجلس النواب ومسؤولين قضائيين وضباط استخبارات وأفراد العائلات من النساء لشخصيات مهمة.

دمار "جهاز المخابرات الوطني العراقي"

إن فضيحة الرقابة - والتي من المرجح أن تستمر حتى فترة تشكيل الحكومة القادمة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2025 - يجب ألا تكون مفاجئة بالنظر إلى التحذيرات السابقة بشأن التسييس المدمر لأفضل وكالة استخبارات في العراق - "جهاز المخابرات الوطني العراقي" منذ أوائل عام 2023 - عندما وضع السوداني قريبه، أحمد، في السيطرة على الجهاز بالنيابة. وكانت "وكالة الاستخبارات المركزية" الأمريكية قد قامت في البداية بإعداد "جهاز المخابرات الوطني العراقي" من عناصر تم إنقاذها من وكالات الاستخبارات العراقية ما قبل 2003، ثم قامت بتدريب هؤلاء العناصر والتحقق من خلفيتهم لمدة عشرين عاماً. وفي حين أصبحت العديد من وكالات الاستخبارات الأخرى في البلاد مُخترَقة بعمق من قبل المسلحين المدعومين من إيران، ظل "جهاز المخابرات الوطني العراقي" معقلاً للثقة النسبية للولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى. ولهذا السبب كان هذا الجهاز من بين القليل من الكيانات العراقية التي تم الوثوق بها لتسلم معلومات استخباراتية حساسة ومعدات وتدريب من الولايات المتحدة. لكن كل ذلك تغير عندما أصبح السوداني رئيساً للوزراء.

ومنذ عام 2022، قامت حكومة السوداني بتطهير العديد من ضباط "جهاز المخابرات الوطني العراقي" الذين كانوا محل ثقة من قبل الولايات المتحدة واستبدلتهم بوكلاء من الميليشيات المدعومة من إيران. وفي أوائل عام 2023، تم تعيين مدير جديد لمكافحة التجسس في "جهاز المخابرات الوطني العراقي" - والذي تتمثل مهمته في منع اختراق الجهاز - وهو فيصل غازي اللامي، ابن شقيق رئيس "هيئة الحشد الشعبي" فالح الفياض، وأحد أتباع أبو آلاء الولائي (المدرج على قائمة الولايات المتحدة للإرهاب) منذ فترة طويلة. وقد تم تصنيف كل من الفياض والولائي من قبل الحكومة الأمريكية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والأنشطة الإرهابية على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، يشغل وسام المحياوي - الذي هو مرشح آخر من قبل الفياض - منصب مدير شعبة المراقبة في "جهاز المخابرات الوطني العراقي."

كما أن "جهاز الأمن الوطني" - الذي كان سابقاً في حالة تحسن بعد سنوات من تسلل الإرهابيين - تراجع أيضاً منذ عام 2023 عندما أُعطيت مفاتيح الجهاز للبصري. وقد مُنحت المناصب العليا، مثل نائب المدير، ومدير العمليات، ورئيس عمليات أمن بغداد، إلى مسؤولين من "عصائب أهل الحق". ولا تؤكد الفضيحة الحالية سوى مدى انغماس أهم وكالات الاستخبارات العراقية وأكثرها كفاءة من الناحية التقنية في مستنقع الميليشيات المدعومة من إيران والسياسيين الفاسدين.

خيارات السياسة الأمريكية

يجب أن تكون فضيحة التنصت لحظة كاشفة لعيون صناع القرار السياسي الغربيين، وذلك لعدة أسباب. أولاً، لا ينبغي لواشنطن أن تحاول التغطية على الضرر الذي لحق برئاسة الوزراء بزعامة السوداني. فعلى مدى سنوات، تجنب المسؤولون الأمريكيون الاعتراف بالعلاقات الوثيقة للغاية التي تربط السوداني بجماعة "عصائب أهل الحق"، وهي منظمة مصنفة كإرهابية. ولا ينبغي السماح لزعيم هذه الجماعة -

قيس الخزعلي، المصنف كإرهابي أيضاً - بالتحكم في الحكومة العراقية، وبالتالي بعلاقاتها مع الولايات المتحدة. وإذا ظهرت أدلة جديدة تشير إلى أن السوداني كان على علم مباشر بحملة التنصّت، فقد تحتاج واشنطن إلى تعديل موقفها تجاه رئيس الوزراء بشكل عام، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الجهات الفاعلة الخبيثة قد تستخدم مثل هذه الأدلة بسهولة لاكتساب السلطة عليه. يجب ألا تكون الولايات المتحدة ملتزمة بالبقاء السياسي للسوداني أكثر من راعيه، الخزعلي، الذي يبدو غاضباً لأن هذه الفضيحة نشأت عن أخطاء في الأمن العملياتي ارتكبتها خلية في مكتب رئيس الوزراء. وفي 31 آب/أغسطس، أرسلت إيران وفداً إلى بغداد في محاولة لتهدئة الفضيحة، مما يؤكد ضرورة قيام واشنطن بفعل عكس ذلك تماماً.

ثانياً، يجب على الولايات المتحدة أن تقيّد بشكل كبير التعاون الاستخباراتي مع "جهاز المخابرات الوطني العراقي"، و"جهاز الأمن الوطني"، وغيرهما من الوكالات إلى أن تقوم هذه بإبعاد المُعيّنين السياسيين الخبيثين من مناصبهم العليا، وخاصة الشخصيات الموالية للميليشيات والمؤيدة لإيران. وبعد أن أصبح السوداني رئيساً للوزراء، غضّت واشنطن الطرف عن التعيينات المثيرة للقلق التي أجرتها حكومته في قطاع الاستخبارات. ومن المؤكد أن مختلف الفصائل ستحاول استغلال الفضيحة الحالية لإدخال مجموعة جديدة من العناصر السيئة إلى المناصب العليا في أجهزة الاستخبارات. يجب على الولايات المتحدة استخدام نفوذها كشريك رئيسي للعراق في مكافحة الإرهاب لضمان عدم قيام الحكومة العراقية بمجرد استبدال "السيئين" بأشخاص "هم بنفس القدر من السوء أو أسوأ" عند معالجة الفضيحة وتعيين مسؤولين جدد في "جهاز المخابرات الوطني العراقي"، و"جهاز الأمن الوطني"، و"وكالة المعلومات والتحقيقات الاتحادية."

ثالثاً، يجب على واشنطن مراجعة موقفها على نطاق واسع تجاه المسؤولين العراقيين في قطاعات متنوعة مثل "جهاز مكافحة الإرهاب"، وسلطات المطارات، وسلطات الموانئ، والوزارات الرئيسية (على سبيل المثال، المالية، والداخلية، والنفط، والنقل، وحتى التعليم العالي، حيث أن وزير التعليم عضو في جماعة إرهابية مصنفة من قبل الولايات المتحدة ولكنه يتنقل بحرية في العواصم الغربية). لقد اختُرِقت هذه الوكالات وغيرها بشكل كبير بنفس الطريقة التي تم بها اختراق "جهاز المخابرات الوطني العراقي"، وهي ظاهرة بدأت قبل عام 2022 ولكنها تسارعت بشكل كبير منذ ذلك الحين بسبب هيمنة "الإطار التنسيقي" على الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية في العراق. إن الدرس الرئيسي للمسؤولين الأمريكيين هو أن شخصية رؤساء الوزراء العراقيين وإرادتهم السياسية هي العامل الأكثر أهمية في تحديد مدى الاستيلاء على الدولة المدعوم من إيران، وبالتالي شدة الضرر المحتمل للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

المصدر: معهد واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces